الأمن السوري يعتقل وسيم الأسد بجرائم حرب ومخدرات

الاثنين 23 يونيو 2025 03:30 م

اعتقلت السلطات في سورية وسيم الأسد ابن عم رئيس النظام المخلوع بشار الأسد، وذلك على الحدود السورية اللبنانية في منطقة تلكلخ، في ريف حمص الغربي وسط البلاد.

وقالت وزارة الداخلية السورية في بيان لها، إنه "في إطار عملية أمنية مُحكمة، تمكن جهاز الاستخبارات العامة، بالتعاون مع الجهات المختصة في وزارة الداخلية، من استدراج المجرم وسيم الأسد، الذي يُعتبر من أبرز تجار المخدرات والمتورطين في عدة جرائم خلال فترة النظام البائد".

وأضافت أن العملية "نُفذت بواسطة إحدى فرق إدارة المهام الخاصة التابعة لوزارة الداخلية، وذلك من خلال كمين مُحكم أسفر عن القبض عليه بنجاح".

واعتبرت أن هذه العملية تعكس "التزامنا القوي بمكافحة الجريمة وتحقيق العدالة".

يشار إلى أن وسيم الأسد متورط على نطاق واسع في قضايا انتهاكات وتجارة مخدرات، وبرز اسمه خلال الحرب السورية داعماً للنظام السابق من خلال تفاخره بالعنف الذي يمارسه ضد معارضي النظام، كما ظهر في فيديوهات مصورة وهو يستعرض ثرواته التي جناها من عمليات النهب وتجارة المخدرات.

كما ألقت قوات الأمن الداخلي في محافظة اللاذقية، شمال غربي سورية، القبض على قيادي في "الدفاع الوطني" التابع لنظام بشار الأسد السابق.

وذكرت وزارة الداخلية السورية أنه جرى اعتقال فراس مفيد سعيد، الذي كان يشغل منصباً قيادياً في مليشيا "الدفاع الوطني" في مدينة جبلة، بمحافظة اللاذقية، خلال فترة النظام المخلوع. وأوضحت الوزارة أن فراس سعيد متورط في ارتكاب جرائم حرب بحق مدنيين، من بينها اعتقالات تعسفية وعمليات قتل، مشيرة إلى أن المتهم أُحيل إلى القضاء المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

وفي محافظة حماة وسط البلاد، ذكر مصدر في قيادة الأمن الداخلي أنه جرى ضبط شبكة متورطة في ترويج سماعات لاسلكية تستخدم في عمليات الغش خلال الامتحانات، مشيراً إلى أنه جرى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقبوض عليهم.

من جهة أخرى، أوقف قائد قوى الأمن الداخلي في محافظة حمص العميد مرهف النعسان، آمر دورية من "المهام الخاصة" التابعة للأمن الداخلي، وذلك "لمخالفته التعليمات خلال تنفيذ مهمة ميدانية في حي الإنشاءات ضمن المحافظة".

وأعلنت محافظة حمص في بيان أنه "تم تحويل العنصر إلى فرع القضايا والملاحقات المسلكية، لاتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحقه".

وأشارت إلى أن "هذا الإجراء يأتي في إطار سياسة المحاسبة وترسيخ مبدأ الانضباط، والتأكيد على أن أي تجاوز للتعليمات أو إساءة في الأداء، لا يمكن التهاون معها تحت أي ظرف"..